أثر القرآن الكريم فى إتجاهات المدارس النحوية

للدكتور / محمد عبد الله سعادة

١ – فى مدرسة البصرة :

أحب أن أبين أن البصرة سكانها من القبائل العربية التي كانت تقيم فى شرقى الجزيرة العربية وبخاصة منطقة الخليج الفارسى ، وكانت تقع على ممر عدة طرق تجارية مهمة ، ولذا أصبحت مركزاً لحياة اقتصادية ، نشيطة .

ولم تكن البصرة فى عزلة عن الأعاجم والموالى الذين بدءوا الرحيل إلي الحواضر الإسلامية بسبب الفتوح .

ومن هنا ظهر اللحن ، واستبد بالخاصة والعامه ، ما جعل الولاة والخلفاء يفكرون فى وضع الأسس التى تصون بناء اللغة .

وكان من أهم هذه الأسس الاشتغال بالدراسة النحوية ووضع قواعدها ، ولذلك فإن علماء البصرة تعهدوا الدراسة النحوية بالعناية لأنها فى بلدهم نشأت وتكونت وأخذت تنمو شيئا فشيئا حتى تسلم هذه الراية الخليل بن أحمد الذى غذى بعلمه تلميذه النابه سيبويه ، فتطورت الدراسة النحوية علي يديه .

أثر سيبويه فى مدرسة البصرة :

وبفضل سيبويه تكونت مدرسة البصرة ، وتميزت معالمها وأهدافها وأقرر هنا بحق أن الجهود الأولي التي بذلهـا النحاة السابقون قبل أن يظهر سيبويه على المسرح – كانت بذوراً طيبة نمت ولم تنضج ثمارها إلا علي يد سيبويه .

وقد كان من سوء حظ النحو العربى أن جاء سيبويه فى وقت مبكر جداً لا يتجاوز النصف الثانى من القرن الثانى الهجرى ، إذ نتج عن تفوق وشدة

إعجاب النحاة به أن صيب التفكير النحوى بشلل ودار الجميع فى فلك سيبويه وهذا سر اطلاقهم عليه اسم « قرآن النحو» . وكان المبرد يقول لمن أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه « هل ركبت البحر » ؟ استعظاماً له .

ونود أن نبين أن فضل الخليل على كتاب سيبويه لا ينكر ، ولم تكن هذه الحركة النحوية وقفا على البصريين وحدهم ، بل شرب من معينها نحاة الكوفة ، ودليل ذلك أن يونس بن حبيب وهو بصرى سمع منه الكسائى والفراء ، وبعد ذلك سار نحاة البصرة والكوفة جنبا إلى جنب وتنافسا فى البحث والإنتاج فمن نحاة البصرة نجد الأخفش ، وقطرب والمازنى والمبرد ، ومن نحاة الكوفة نجد الكسائى والفراء وثعلب . وهؤلاء جميعا عاشوا وماتوا قبل نهاية القرن الثالث الهجرى ، وأهم ما يميز هذه الفترة ارتقاء البحث النحوى بدرجة لم تسمح بجديد بعدها . كما يميزها ظهور الكتب الكاملة التي تعالج النحو بابا بابا . وكتاب المقتضب للمبرد مثل على ذلك . وهو رغم اسمه كتاب ضخم . وهذه الفترة يميزها أيضا إتجاه البحث إلي التعمق والاستقصاء للمأثور عن العرب وإعمال الفكر . وقد أذكى من روح النشاط التنافس بين البصرة والكوفة ، وميز هذه الفترة كذلك انفصال الصرف عن النحو على يد أبى عثمان المازنى الذى ألف كتاب « التصريف» وقد طبع هذا الكتاب بشرح العالم ابن جنى عليه . « المنصف » .

وبعد القرن الثالث الهجرى نافست أقطار أخرى البصرة والكوفة فى الدراسة النحوية وكان أشهرها بغداد ومصر والمغرب والأندلس وأهم ما يميز هذه المرحلة أنه خفت فيها حدة التنافس والتعصب وظهر جيل من العلماء لم يتحيز لعالم دون آخر . وأول من فعل ذلك البغداديون . واتجه

رجال هذه الفترة إلى عرض المذهبين السابقين واختيار ما يبدو مناسبا منهما ، بالإضافة إلى زيادة ما تولد لهم من اجتهادهم . ومن أشهر رجال هذه المرحلة – حتى نهاية القرن الرابع – الزجاج وابن السراج والزجاجى والأخفش الصغير والسيرافى وأبو على الفارسى وابن جنى والرمانى .

مفهوم المدرسة النحوية :

هذا المصطلح يعنى فى نظرنا وجود جماعة من النحاة ، يصل بينهم رباط عن وحدة الفكر والمنهج فى دراسة النحو ، ولابد أن يكون هناك رائد يرسم الخطة ويحدد المنهج .

ومن ناحية أخرى ليس من المعقول أن نجعل المعيار الجغرافى أساسا لتقسيم العلوم إلى مدارس فكرية مختلفة . ان وجود جماعة من الدارسين فى مكان واحد لا يكفى مطلقا لتشكيل مدرسة . اللهم إلا إذا وجد الخيط الذى يصل بينهم ، والخطة والنظرية التي يشتركون فيها . وعلى هذا يكون المرشح لكونهم مدرسة هو اشتراكهم فى خط فكرى معين ، وليس وجودهم فى مكان واحد .

ولنأخذ مثالا على ذلك من أقدم مدرستين فى اللغة والنحو وهما مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ، فماذا نجد ؟ نجد البصريين أو الكوفيين يختلفون فى المسألة الواحدة ، ونجد فى كثير من الأحيان بصريين ينضمون إلى مدرسة الكوفة ، وعكس ذلك .

والأمثلة على ذلك كثيرة منها :

١ – فى حالة يصرح الأخفش وهو بصرى بأن رأى الكوفيين صحيح .

٢ ـ في حالة أخرى نجد الخليل يخالف رأي سيبويه والأخفش .

٣ ـ في حالة أخرى نجد الكسائي وهو كوفي يفضل رأيا بصريا ، وعلي الرغم من أن المبرد وسيبويه ينسبان لمدرسة واحدة . فقد وجدنا أن أقسى هجوم تعرض له سيبويه كان من المبرد . فقد خصص المبرد كتابا للهجوم على سيبويه والاعتراض عليه . ورغم أن الكتاب الذى ألفه المبرد للهجوم علي سيبويه لم يصلنا نصه ، فقد وصلت اقتباسات كثيرة منه في كتب متأخرة تكفي لتكوين فكرة عنه ، فقد ألف ابن ولاد المصرى المتوفى سنة ٣٣٢ هـ كتاب « الانتصار لسيبويه من المبرد » ويدافع فيه عن سيبويه أمام المبرد . ومن هذا الكتاب علمنا أن كتاب المبرد يحوى ١٣٤ مسألة اعتراضا على سيبويه، ومن ذلك نجد أن اختلاف المنهج والخط الفكري واضح جداً بين سيبويه والمبرد وهما رأس المدرسة البصرية .

وكذلك الكسائي والفراء ينتميان إلي مدرسة الكوفة وخلافهما كثير في مسائل النحو . ومن ذلك :

١ ـ يذهب الكسائي إل جواز العطف علي اسم إن بالرفع قبل تمام الخبر، فيصح عنده أن تقول : إن زيداً وعمرو قائمان ، ولكن الفراء يفصل ، فيجيز ذلك في حالة خفاء الإعراب في أسم إن ، ويمنعه فيما عدا ذلك ، فمثال ما خفى إعرابه « انك وزيد قائمان » وحمل عليه قوله تعالي : أن الذين آمنوا ، الذين هادوا والصابئون . . . » (١) .

---

١) المائدة آية ٦٩ .

٢ ـ يذهب الكسائى مثل البصريين إلى أن نعم وبئس فعلان ما ضيان لا يتصرفان ، ويذهب الفراء مثل رأى بقية الكوفيين إلى أنهما أسمان .

وهـــذه الأمثلة وغيرهـا تكشف عن فساد المعيار الجغرافي لتكوين مدرسة نحوية .

ومن أجل ذلك فنحن نفضل المعيار المبنى على أساس النظريات المنفصلة والإتجاهات المستقلة . وعلى هـذا يمكننـا أن نتكلم عن نظرية سيبويه فى الالتزام بما سمع عن العرب وعدم إستخدام القياس النظرى، لأن العرب يمتنعون عن التكلم بالشيء وأن كان القيـاس يوجبه ، ويتكلمون بالشيء وأن كان القياس يمنعه . وهذا الإتجاه ربما يكون أكثر دقة فى تتبع النظرية أو الإتجاه.

أهم الفروق بين مدرستي البصرة والكوفة :

كان أهم ما يرتكز عليه المذهب البصرى هو القياس .

« ما القياس » ؟

هو عبارة عن إلحاق الفرع بالأصل ، اورد الشيء إلى نظيره ، والقياس بدأ فى زمن مبكر على يد نحاة البصرة القدامى . قبل أن يظهر على مسرح الدراسة النحوية بعد ذلك .

وكان عبد الله ابن أبي أسحاق أول من أستعمل القياس في النحو ثم نمت بذور القياس على يد سيبويه ، فقد أكثر من القياس وتوسع فيه . والناظر إلى كتاب سيبويه يجد فيه أمثلة كثيرة للاقيسة المختلفة . وأنه أصبح أساسا من أسس الدراسة النحوية التى تبنى عليها القواعد .

من أين استمد البصريون اللغة التي قاسوا عليها ؟

المصادر اللغوية للقياس عند البصريين :

١ ـ القبائل البدوية التي أبتعدت عن المؤثرات الأجنبية .

٢ ـ أشعار العرب الجاهلين .

٣ ـ القرآن الكريم .

فقد تشدد البصريون في فصاحة العربي الذى يؤخذ منه الشعر واللغة . ولم يكتف البصريون فى إستخلاص القاعدة بالمثال الواحد ، وإنما اشترطوا الكثرة والتداول على السنة العرب الفصحاء ، أما الكوفيون فتساهلوا فى الأخذ بالأشعار والأقوال الشاذة ، ولا يشترطون الكثرة في بناء قواعدهم .

ولذلك نجد التاويل والتقدير كثير عند البصريين بطريقة لافتة للنظر ، وذلك تبعا لرفضهم كثيراً من الأمثلة العربية الصحيحة ، وإخضاع الأمثلة العربية الصحيحة للاقيسة النظرية .

نقد ومناقشة للمنهج البصرى

١ ـ كان من إفراط البصريين فى إستخراج الأقيسة العقلية وتشددهم فى قبول الشاهد النحوى ، أن وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة تخالف قياسهم المنطقي ، وهنا وجدوا أنفسهم إما مضطرين إلي تأويلهم وإما إلي الحكم بالشذوذ أو الخطأ . وقد أدت تأويلات النحاة إلي إفساد النحو العربي. وإن أردت الدليل على ذلك فانظر إلي ماقاله النحويون فى نواصب المضارع . ذهب أكثر الكوفيين إلى أن النواصب عشرة وهى تنصب المضارع بنفسها .

وهذا مذهب لا تعقيد فيه . أما البصريون فقد قسموا النواصب إلي قسمين: ينصب بنفسه وهو أن ولن وإذن وكي ، وقسم ينصب بأن مضمره بعده وهو النواصب الستة الباقية . ثم تحدثوا بعد هذا عن « أن» المضمرة وجوبا والمضمرة جوازاً . وإضطرهم تقدير « أن » إلي أن يبحثوا للادوات الستة عن أعمال أخرى غير النصب . لأن ما بعدها لابد أن يؤول بمصدر لوجود أن المضمرة ، وهذا المصدر لابد له من أعراب ، ووقعوا بذلك في تكلفات وأخترعوا لنا ما سموه بالمصدر « المتصيد » ، وقد فعل البصريون ذلك تبعا لقاعدتهم التي تقول « أن الحروف لاتعمل إلا إذا كانت مختصة » . فمادامت هذه الحروف تدخل على الأسماء والأفعال فلا يصح أن تعمل .

وأحيانا كان البصريون يريحون أنفسهم فيرمون الشاهد بالندرة أو الشذوذ أو الخطأ .

وعلى الرغم مما في مذهب الكوفيين من بساطة ويسر، وبعد عن التكلف والتأويل والتقدير في الغالب فأكثر ما يعيبه أنه ربمـــا يوقع في الفوضى والإضطراب في ظواهر اللغة ؛ لأن شرط كل لغة أن تكون لها ظواهر مطردة منسجمة . فلو أننا سمحنا باستخدام التعبير لمجرد وجود شاهد واحد نقيس عليه . ربما كان هذا الشاهد من بقايا لهجه قديمة أو ضرورة أو نحو ذلك . لو قسنا على هذا الشاهد لما أصبح للغة قيود وقواعد ، وبعض الناس يقول : لاتتحرج من الكلام فيها أخطأت فستجد لك وجها في العربية تصح به عبارتك» لوصح هذا لحدث الإضطراب في اللغة العربية. تخيل معي شخصا يرفع المفعول ، وينصب الفاعل أو غير ذلك ... فأى شيء يبقى لقواعد اللغـــة .

وعلي هذا فمن الخير أن نتبع طريق البصريين في وضع القواعد دفعا للفوضى والإضطراب . ولكن دون لجوء إلي تأويل وتقدير .

أما فى الجموع والمصادر والمشتقات وأمثالها مما يتعلق بصوغ الألفاظ فلا مانع من القياس بمعناه العام الذى يبيح لنا محاكاة الكلام العربى الفصيح مهما كان قائله وهذا هو طريق الكوفيين . ومن أمثله ذلك :

١ ـ حين تذكر كتب اللغة بعض مشتقات المادة اللغوية وتترك بعضها فالتوسع فى القياس يكمل هذا النقص ، إذا وجدنا أن العرب يشتقون وزنا خاصا الدلالة علي معنى خاص أمكننا أن نقيس عليه ما لم يذكر. فاذا صاغ العرب فعال للدلالة علي محترف الحرفة نحو نجار وحداد أمكننا أن نقيس عليها أصحاب المهن الأخرى نحو فنان وبواب .

٢ ـ البصريون خالفوا أصلهم فى القياس على الكثير وترك القليل وذلك فى مسائل النحو . فتراهم يمتنعون عن القياس علي الكثير ، وتارة يقيسون على المثال الواحد .ومن النوع الأول أعترافهم بأن وقوع المصدر حالا وصفة كثير ومع ذلك قصروه على السماع . ومن ذلك أعترافهم بأن « فعيل » بمعنى مفعول كثير فى لسان العرب ومع ذلك لم يقيسوا عليه باجماع .

ومن النوع الثانى أنهم نسبوا إلي فعوله على فعلى مع أن ذلك لم يرد عن العرب إلا فى مثال واحد وهو شنوءه [1] فقالوا شنئى .

أما المذهب الكوفى فقد أجاز القياس على المثال الواحد المسموع ولم

---

١) شنوءة : حى فى بلاد اليمن .

يعتبر القلة والكثرة ، وذلك لأن القبائل العربية تتساوى فى صحة كلامها ولغتها ، وليس أمام العقل مسوغ لتفضيل لهجة على أخرى . ومن يدرينا أن الظاهرة اللغوية التى روى لها الكوفيون شاهداً واحداً ليس لها شواهد أخرى ؟ اليس من الممكن أن يكون وراء هذا الشاهد الواحد عشرات الشواهد التي لم يسجلها العلماء ، أو فقدت ولم تصلنا .

ويروى عن أبي عمر بن العلاء قوله : «ما إنتهى اليكم مما قالته العرب إلا قلة ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير» .

هذا وليس من السهولة أن يدعى البصريون أنهم حينما يحصرون اللغة فى قبائل معينة يكونون بذلك قد وضعوا يدهم على ما فى اللغة من تراكيب وأساليب ، وعلى كل ما فيها من غريب لأن اللغة أعز من أن يحاط بها أو تحصر فى مجموعة من النصوص والاساليب .

ومن الأخطاء التى وقع فيها البصريون أنهم أبعدوا القراءات القرآنية عن مجال الدراسة النوية ، وبذلك حرموا النحو من مصدر كبير نعم أنهم أخذوا ببعض القراءات ، ولكنها ليست وحدها فى الميدان .

القياس البصرى والقرآن الكريم :

كثير من المسائل النحوية كان الممكن أن تقوم على القرآن وحده لوضوح دليلها ، ولكن البصريين أتبعوا قياسهم فتركوا الاستدلال بهذه المسائل أعتماداً على هذه المقاييس .

ومن ذلك :

ـ تقديم خبر ليس عليها :

يمنع البصريون ذلك ، وقاسوا على عسى . وخبر عسى لا يتقدم عليها إتفاقا ، والجامع بينهما الجمود (١) .

وكان من الممكن أن يترك هذا القياس لوجود القرآن الكريم الذى ينطق بالجواز فى قوله تعالى : « ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم » (٢) ويلاحظ أن قدماء البصريين يجيزون ذلك ولكن أكثرهم يمنعون .

والحق أن القرآن الكريم لا يخضع لأقيسة البصرة أو الكوفة لأنه مصدر القياس ، والأصل الذى يجب أن يقاس عليه .

ومع ذلك فالبصريون لم يلتزموا القياس فى كل مسائلهم ، لأنهم حطموا هذا القياس أمام جملة سمعت من العرب . وهذا أمر عجيب لأنهم لا يأخذون بالآيات القرآنية ويعملون فيها التأويل والتخريج على حين يسلمون بالكلمة أو الجملة التى سمعت من العرب . صحيح أن القياس عن العرب له مكانته وهو مصدر مهم فى بناء قواعد اللغة ولكن إذا أستعمل استعمالا صحيحا ، ويجب أزاء هذا القياس ان نحترم السماع ، فاللغة رواية ونقل لا منطق وعقل .

---

١) شرح التصريح ١٨٨/١ ط الحلبى .

٢) سورة هود آية ٨ . وجه الدليل انه قدم معمول خبر ليس عليها فان قوله « يوم يأتيهم » يتعلق بمصروف . وقد قدمه على ليس فجواز تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم الخبر .

٢ ـ ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على موضع إسم « إن » قبل مجيء الخبر . واحتجوا بقوله تعالى : ان الذين آمنون والذين هـــادوا والصابئون والنصارى »[1] وجه الدليل انه عطف « الصائبون » على موضع إسم إن قبل تمام الخبر ، والخبر قوله : من آمن بالله واليوم الآخر ، والبصريون لا يجيزون ذلك .

اثر القرآن الكريم فى التخريجات النحوية عند البصريين :

البصريون معترفون بأن القرآن الكريم اصل من اصول الاستشهاد ولكن عز عليهم ان يحطموا قياسهم امام القرآن ، وفى الوقت نفسه عز عليهم الا يعترفوا من معين القرآن الكريم فى بناء القواعد . ولذلك ذهبوا إلى التخريج والتأويل حتى يوافق القياس الذى وضعوه .

وبهذا التأويل تزاحمت مسائل النحو . ففى كل مسألة قولان لا ، بل اقوال . واللغة يجب ان تبتعد عن ميدان التأويل والتخريج حتى لا تضطرب المعانى ، وتختلف الأفكار .

وكنا نود تقديسا للقرآن الكريم الا يكون هذا القرآن موضعا للتأويلات ، ما لم تكن هناك ضرورة تدعو إلى ذلك .

---

١) سورة المائدة آية ٦٩ .

ومن أمثلة ذلك :

١ ـ فى وقوع الفعل الماضى حالا :

ذهب الكوفيون إلى جواز وقوع الماضى حالا . واحتجوا بقوله تعالى : « أو جاءوكم حصرت صدورهم »[١] فحصرت فعل ماض وهو فى موضع الحالى ، وتقديره حصرة صدورهم .

واما البصريون فذهبوا إلى منع ذلك ، والماضى لا يقع حالا وخرجوا ذلك على ما يأتى :

١ ـ أن تكون صفة لقوم المجرورفى أول الآية ، وهو قوله تعالى «إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق » .

٢ ـ أن تكون صفة لقوم ، والتقدير : أو جاءوكم قوما حصرت صدورهم .

٣ ـ أن يكون خبرا بعد خبر ، كأنه قال : أو جاءوكم ، ثم أخبر فقال : حصرت صدورهم .

٤ ـ أن يكون محمولا على الدعاء ، لا على الحال ، كأنه قال : ضيق الله صدورهم .

٢ ـ وقوع الحال مصدراً :

ورد الحال مصدراً بكثرة . ومن ذلك قوله تعالى : ثم ادعهن يأتينك

---

١) سورة النساء آية ٩٠ .

سعيا [١] ، « والذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية » [٢] ، وادعوه خوفا وطمعا [٣] ، « ثم إني دعوتهم جهاراً » [٤] .

فالبصريون ذهبوا إلي أنها مصادر فى موضع الحال مؤولة بالمشتق أي ساعيا ومسراً وخائفين وطائعين .

وهذا هو السبب فى رأيي فى إضطراب منهج البصريين ، لأنهم حاولوا اخضاع اللغة والمقاييس ، فنشأ الإضطراب ، ولو حولوا نظرهم إلي القرآن الكريم وهو الجامع لافصح اللغات لو فعلوا ذلك لسهل عليهم النحو وكانت اللغة فى مأمن من الإضطراب .

نعم أن البصريين اعتمدوا على القرآن الكريم ولكن فى مسائل قليلة وكنا نود أن يصبح القليل كثيراً .

ومن هذه المسائل التي اعتمدوا فيها على القرآن الكريم :

١ ـ العامل فى الخبر النصب بعد ما النافية :

ذهب البصريون إلي ان « ما » النافية تعمل النصب فى الخبر . قال البصريون : كان القياس يقتضي الا تعمل الا انه وجد بينها وبين (ليس)

---

١) البقرة ٢٦٠ .

٢) البقرة ٢٧٤ .

٣) الأعراف ٥٦ .

٤) نوح آية ٨ .

مشابهة فعملت عملها وهى لغة القرآن قال تعالى : ما هذا بشرا [١] و قال : « ما هن امهاتهم » [٢] .

٢ ـ تقديم الحال على عاملها :

اجاز البصريون ذلك ، وهو الأصح وعليه الجمهور قياسا على المفعول به . وقد ورد به السماع . قال تعالى : خاشعة ابصارهم يخرجون » [٣] .

ولا شك أن القرآن الكريم كانت آياته موضع بحث ونقاش فى اطار النحو البصرى بأصوله ومقاييسه . ولا شك أن هـذا البحث عاد على الدراسات النحوية بالأزدهار والنمو .

دكتور

محمد عبد الله سعادة

---

١) سورة يوسف ٣١ .

٢) المجادلة آية ٢ .

٣) القلم آية ٤٣ .

الكون العام بين الذكر والحذف

دكتور / محمد عبد الله سعادة

حصر النحاة وقوع الظرف والجار والمجرور في المواضع الآتية :

الأول : ان يكون خبرا نحو « زيد عندك » ، ونحو « لله الأمر »

الثاني : ان يكون حالا نحو قوله تعالى : « فخرج على قومه في زينته » ، ونحو : « رايت الهلال بين السحاب » .

الثالث : ان يكون صفة نحو قوله تعالى : « وإن للذين ظلموا عذابا دون ذلك » ، ونحو : رايت طائراً فوق غصن ، ونحو قوله تعالى « أو كصيب من السماء » .

الرابع : أن يكون صلة نحو : رأيت الذي معك .

وكل ظرف وشبهه « وهو الجار والمجرور » لابد أن يتعلق بشيء والظرف عند النحاة بحسب تعلقه قسمان : مستقر ولغو . قال الصبان [1] في حاشيته على الأشموني : « واعلم أن كلا من الظرف والجار والمجرور قسمان : لغو ومستقر بفتح القاف . فاللغو ماذكر عامله ولا يكون إلا خاصاً ، والمستقر ماحذف عامله عاما كان ولايكون إلا واجب الحذف أو خاصا واجب الحذف نحو يوم الجمعة صمت فيه [2] ، أو جائزه ، نحو زيد على الفرس أي راكب » .

والذي يعنينا في هذا البحث هو المستقر . فالمستقر : مايكون متعلقه

---

١) حاشية الصبان ٢٠٠/١

٢) لم يقل صمته ، لأن ضمير الظرف لاينصب على الظرفية بل يجب جره بفي . انظر حاشية الصبان ١٢٨/٢

كونا عاما : وهو الذى يدل على الوجود المطلق أى غير المقيد بشيء ، وذلك كالحدوث والحصول والاستقرار والوجود والكون ، فاذا قلت : محمد فى البيت إنما تخبر عن وجود محمد فى البيت وجوداً مجرداً لايوصف بأنه دائم او مؤقت ، او قائم او جالس إلى غير ذلك ... وهذا الوجود المطلق المجرد هو مايسمى : « الكون العام »

وحكم هذ الكون العـام انه واجب الحذف ، ويفهم ذلك من قول ابن مالك :

واخبروا بظرف او بحرف جر ناوين معنى كائن او استقر

وقال الأشمونى فى هذا الموضع : [1] « او بحرف جر مع مجروره، نحو: محمد فى الدار ناوين متعلقها إذ هو الخبر حقيقة ، حذف وجوبا ، وانتقل الضمير الذى كان فيه إلى الظرف والجار والمجرور » .

وقال إبن يعيش [2] : « وإعلم ان الخبر إذا وقـع ظرفا او جاراً ومجروراً نحو زيد فى الدار ليس الظرف بالخبر على الحقيقة ،لان الدار ليست من زيد فى شيء ، وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه ، والتقدير زيـد إستقر عندك او حدث او وقع ونحو ذلك ، فهذه هى الأخبار فى الحقيقة بلا خلاف بين البصرين ، وإنما حذفتها واقمت الظرف مقامها إيجازاً لما فى الظرف من الدلالة عليهـا ، إذ المراد بالاستقرار استقرار مطلق لااستقرار

---

١) شرح الاشمونى ١/ ٢٠٠

٢) شرح المفصل ٢/ ٩٠

خاص ، فلو اردت بقولك زيد عندك انه جالس او قائم لم يجز الحذف لأن الظرف لايدل عليه »

وقال الأشموني ايضا : [1] « يجب حـذف المتعلق المذكور حيث كان استقرارا عاما ، فإن كان استقرارا خاصا نحو زيد جالس عندك وجب ذكره، لعدم دلالته عليه عند الحذف حينئذ »

وقال الرضى : [2] « وينبغى ان يكون ذلك العامل من الأفعال العامة نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ، ولو كان خاصا كآكل وشارب وضارب لم يجز لعدم الدليل عليه ، ولايجـز عند الجمهور إظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينـة على تعيينه وسد الظرف مسده ، فلا يقال زيد كائن فى الدار ، وقال ابن جن بجوازه ولاشاهد عليه »

هل يقدر المتعلق فعلا او اسما مشتقا ؟

إختلف فى الخبر والصفة والحال

اما اكثر البصريين فيقدرونه فعلا (كاستقر)محتجين بأن المحذوف عامل فى الظرف والمجرور ، والأصل فى العامل ان يكون فعلا ، لأن العامل إنما يعمل لإفتقاره إلى غيره والفعل اشد إفتقارا .

قال الرضى : [3] « واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل ، للقياس

---

١) شرح الأشمونى ٢٠٣/١

٢) شرح الرضى ٩٣/١

٣) شرح الرضى ٩٣/١

علي الذى فى الدار زيد وكل رجل فى الدار فله درهم، والمتعلق فى الموضعين فعل لاغير ، وذهب ابن السراج وأبو الفتح إلى إنه إسم لكونه مفردا ، والأصل فى خبر المبتدأ أن يكون مفردا » .

وقال الأشمونى : [١] « وكون المتعلق فعلا هو مذهب أكثر البصريين ، ونسب لسيبويه أيضا »

وقال إبن يعيش [٢]: « وإعلم أن أصحابنا قد اختلفوا فى ذلك المحذوف هل هو اسم أو فعل فذهب الأكثر إلى أنه فعل ، وأنه من حيز الجمل ، وتقديرة : زيد استقر فى الدار ويدل على ذلك أمران : احدهما جواز وقوعه صلة نحـــو الذى فى الدار زيد ، والصلة لاتكون إلا جملة ، والأمر الثانى أن الظرف والجار والمجرور لابد لهما من متعلق به ، والأصل أن يتعلق بالفعل، وقال قوم منهم ابن السراج أن المحذوف المقدر إسم ، والحجة فى ذلك أن أصل الخبر أن يكون مفردا » .

ومن النحاة الذين يقدرون المحذوف اسما : الأخفش وإبن مالك ،ونسب إلى سيبويه أيضا . وقال ابن مالك [٣] : « ويغنى عن الخبر باطراد ظرف ، أو حرف جر تام معمول فى الأجـود لإسم فاعل كـون مطلق ، وناقا للأخفش تصريحا ، ولسيبويه إيماء ، لانفعله »

---

١) شرح الأشمونى ٢٠٣/١

٢) شرح المفصل ٩٠/١

٣) التسهيل ٤٩

وقال إبن مالك أيضا في شرح الكافية : (١) « إذا كان خبر المبتدأ ظرفا أو جارا ومجروراً فلابد من مقدر يتعلق به ، وذلك المقدر إما اسم فاعل ،أو فعل . وكونه اسم فاعل أولي ، لأن تقدير اسم الفاعل لايحوج إلى تقدير آخر ، لأنه وافى بما يحتاج إليه فى المحل من تقدير خبر مرفوع ، وتقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم الفاعل »

أما ابن هشام (٢) فانه ذهب الى تساويها مالم يقتض المقام أحدها ، فاذا كان المعنى علي الحال قدر الإسم ، أو المضارع أو الإستقبال قدر المضارع ، او علي المعنى قدر الماضى . فان جهلت المعنى فقدر الوصف لأنه صالح للأزمنة كلها » .

وخلاف النحويين هذا فى غير الصلة ، اما الصلة فلا خلاف فى تقدير المتعلق فعلا . قال الأشمونى : (٣) « العامل المقدر فى هذه المواضع سوى الصلة استقر او مستقر ، واما الصلة فيتعين فيها تقدير استقر ، لان الصلة لاتكون الا جملة » .

وكذلك حال الظرف فى المواضع الثلاثة الاخرى وهى الصفة والخبر والحال يجب حذف متعلقه وهو الكون العام ، وفيما عدا المواضع الاربعة لايتعلق الظرف والجار والمجرور الا بملفوظ موجود ( )

---

١) شرح الكافية ٨٥/١

٢) المغنى ٨٢/٢ وانظر حاشية الصبان ٢٠١/١

٣) شرح الاشمونى ١٢٨/٢

٤) شرح الرضى ٩٣/١

ومما يتخرج على التعليق بالكون الخاص قوله تعالى : الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى والتقدير مقتول أو يقتل لا كائن، وكذلك الأرجح فى قوله تعالى : الشمس والقمر بحسبان . أى يجريان بحسبان .

أقوال العلماء في جواز ذكر الكون العام

قوله تعالى [١] : « فلما رآه مستقراً عنده » كان سببا في إختلاف النحاة والمفسرين على ظهور الكون العام

قال العكبرى [٢] فى تفسيرها :أي ثابتا غيرمتقلقل ، وليس بمعنى الحصول المطلق ، إذ لو كان كذلك لم يذكر » وكذلك فى تفسير النسفى .

وقال أبو حيان في البحر المحيط : « وانتصب مستقراً على الحال . وعنده معمول له والظرف إذا وقع في موضع الحال كان العامل فيه واجب الحذف فقال ابن عطية : وظهر العامل في الظرف من قوله (مستقرا) وهذا هو المقدر أبدا فى كل ظرف وقع في موضع الحال

وقال الرضى [٣]: « وأما قوله تعالى : « فلما رآه مستقرا عنده » فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا »

وقال ابن يعيش [٤] : « واعلم أنك لما حذفت الخبر الذى هو استقر أو

---

١) النمل آية ٤٠

٢) إملاء مامن به الرحمن ١٧٣/٢

٣) شرح الرضى ٩٣/١

٤) شرح المفصل ٩٠/١

مستقر وأقمت الظرف مقامه صار الظرف هو الخبر، ونقلت الضمير الذى كان في الاستقرار إلي الظرف، وصار مرتفعا بالظرف ، كما كان مرتفعا بالإستقرار، ثم حذفت الاستقرار وصار أصلا [١] مرفوعا لايجوز إظهارة للاستغناء عنه بالظرف، وقد صرح ابن جنى بجواز إظهاره ، والقول عندى في ذلك أن بعد حذف الخبر الذى هو الاستقرار ، ونقل الضمير إلي الظرف لا يجوز إظهار ذلك المحذوف فان ذكرته أولا وقلت زيد استقر عندك لم يمنع منه مانع »

وقال أبو على [٢] : « إظهار عامل الظرف شريعة منسوخة »

وفى حاشية الصبان : [٣] « وجوز ابن جنى إظهار المتعلق العام »

ويفهم من هذه الآراء أن بعضهم ظن أن (مستقرا) فى الآية : كون عام فأشكل عليهم ذكره ، وإذا إعتبرنا أنه كون خاص يسوغ ذكره ولذلك أجاز ابن جنى إظهاره ، وصرح ابن عطية بظهوره فى آية النمل ، وأجاز ابن يعيش ذكره قبل الظرف ، وذلك اعتمادا على أن مستقرا بمعنى : ثابتاً ساكناً غير متحرك . أما قول جمهور النحاة إن متعلق الظرف إذا كان كونا عاما وجب حذفه يجب أن يتبع اعتماداً علي أكثر اللغة الواردة إلينا . فليس قوله (مستقرا) فى الآية كونا عاما ، ولذا ظهر ،

وقال الألوسى فى تفسير هذه الآية : « فمستقراً منتصب علي الحال ،

---

١) ذكر السيوطى بابا فى الأشباه والنظائر باسم : الأصول المرفوضة ، وقال « منها جملة الأستقرار الذى يتعلق به الظرف الواقع خبرا » انظر ١/٨٠

٢) الأشباه والنظائر ١/٢٨٥

٣) حاشية الصبان ١/٢٠٠

و (عنده) متعلق به وهو كون خاص ، ولذا ساغ ذكره ، وظن بعضهم أنه كون عام فأشكل عليهم ذكره »

والحق أن الفرق ضئيل جداً بين الكون العام والكون الخاص . فاذا قلت : هذه الكلمة موجودة فى القاموس . قيل إنها ليست كونا عاما . إذا فلتكن كونا خاصا ، والحقيقةأيضا أن وجود شاهد أوشاهدين لإظهار الكون العام لايبيح إظهاره ويجيزه ، فلا توجد قاعدة تبطل بمثال أو مثالين .. مثلا المثنى الذى يبنى على الألف فيه أمثلة كثيرة ، ومع ذلك لم نهدم قاعدة المثنى

وقد أصدر مجمع [1] اللغة العربية قرارا فى هـذه المسألة فقال : « يرى جمهرة النحاه أن حذف الكون العام واجب . ونقل عن ابن جنى جواز إظهاره ، كما نقل عن ابن مالك أن حذفه أغلبي .. وترى اللجنة أن ماورد من تعبيرات مثل : هذه الكلمة موجودة فى المعجم ـ صحيح ، وهو من باب الكون الخاص .

---

١) بحوث ومحاضرات للدورة السادسة والثلاثين ١٩٧٠ م